

معهد واشنطن: هل أنقذ الاتحاد الأوروبي قيس سعيد في تونس؟



نشر معهد واشنطن تحليلًا للكاتبين سابينا هينبيرج وبن فيشمان يستعرضان فيه تداعيات توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي وتونس حول عدد من القضايا من أبرزها الهجرة وما تشكله من مخاطر إدامة المشاكل الاقتصادية لتونس والسماح لها بتجاوز الإصلاحات الأساسية وتفاقم وضع المهاجرين.

ويستهل الكاتبان تحليلهما بالإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي وقع في 16 يوليو مذكرة تفاهم مع تونس تتعهد في الأساس بتقديم الدعم الاقتصادي مقابل الحد من الهجرة عبر البحر المتوسط. ومع ذلك، بغض النظر عن الفوائد المحتملة لكلا الجانبين، توفر الصفقة أيضاً اعترافاً فعلياً بقيادة الرئيس التونسي قيس سعيد المناهضة للديمقراطية وتضيي الشرعية على جهوده المستمرة لتوطيد السلطة.

الهجرة فوق الديمقراطية؟

ويشير التحليل إلى أن مذكرة التفاهم الجديدة تتناول مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك الروابط بين الشعوب، والطاقة الخضراء، والتجارة، ودعم الاقتصاد الكلي، و - الأهم من منظور أوروبا - الهجرة. وبرفقة رئيس الوزراء الإيطالي جيورجيا ميلوني ورئيس الوزراء الهولندي مارك روتته، وقعت رئاسة الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين الاتفاقية مع قيس سعيد قبل الذكرى الثانية لقراره حل البرلمان والبدء بشكل منهجي في السيطرة على فروع الحكومة الأخرى.

و من خلال تأييده علناً والتأكيد على مخاوف الهجرة على جميع المشاكل الأخرى، أشار القادة الأوروبيون أيضاً إلى أنهم على استعداد للتفاوض عن تصريحات سعيد العنصرية وسوء معاملة الأفارقة جنوب الصحراء الذين يعيشون في تونس أو يمرون بها. وعلى سبيل المثال، قبل أسبوعين من توقيع مذكرة التفاهم، اعتقلت قوات الأمن التونسية مئات المهاجرين الأفارقة في صفاقس ونقلتهم إلى مناطق حدودية صحراوية مع ليبيا والجزائر بدون

إمدادات.

ولفت التحليل إلى أن انتخاب ميلوني وبعض قادة الاتحاد الأوروبي الآخرين جاء من خلال برامج مناهضة للهجرة ناجمة جزئياً عن الزيادات الدورية في عدد الوافدين، مشيراً إلى زيادة عدد المهاجرين، وخاصة من تونس، في الأعوام الأخيرة.

ورداً على هذا الارتفاع في أعداد المهاجرين، استضافت ميلوني عشرين دولة إقليمية لمؤتمر الهجرة في 23 يوليو، مع جلوس سعيد على يمينها مباشرة طوال الحدث. وكانت النتيجة الفورية الوحيدة للمؤتمر هي التعهد بمبلغ 100 مليون دولار من الإمارات العربية المتحدة لدعم مشاريع التنمية في الدول المتضررة من الهجرة.

في مذكرة التفاهم الجديدة، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 105 ملايين يورو كجزء من «ركيزة الهجرة» - وهي زيادة تقارب ثلاثة أضعاف في دعم الاتحاد الأوروبي لهذه القضية. وتهدف الأموال إلى المساعدة في إدارة الحدود (بشكل أساسي شراء المعدات والتدريب والدعم التقني) بالإضافة إلى مبادرة «شراكة المواهب» الجديدة لتعزيز الهجرة القانونية. وتشير مذكرة التفاهم صراحة إلى الجهود التعاونية لضمان عودة المواطنين التونسيين الذين سعوا إلى الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي إلى ديارهم.

مراوغة صندوق النقد الدولي

في ديسمبر، انتقد سعيد برنامج صندوق النقد الدولي الذي تبلغ تكلفته 1.9 مليار دولار والذي تفاوضت عليه حكومته سابقاً، وسرعان ما أوقفه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي مؤقتاً. وساهم فشل القادة المتعاقبين في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في تصاعد الأزمة الاقتصادية في البلاد. وتكافح الحكومة الآن لدفع ثمن بعض الواردات، مما أدى إلى نقص في السلع الأساسية، بينما انخفضت الاحتياطات الأجنبية إلى عتبة التسعين يوماً للدرجة.

وأوضح الكاتبان أن النقاط الشائكة الأساسية لسعيد في برنامج صندوق النقد الدولي تتمثل في إزالته الإلزامية لدعم الوقود والغذاء وإعادة الهيكلة المحتملة للشركات المملوكة للدولة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تمثل الإعانات الحكومية حوالي 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس، بينما تمثل ديون الشركات المملوكة للدولة حوالي 40 في المائة.

وكانت فاتورة الأجور العامة بمثابة استنزاف هائل آخر للاقتصاد، حيث شكلت حوالي 17.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في سبتمبر الماضي، وافق الاتحاد العام التونسي القومي للشغل على زيادة الأجور السنوية بنسبة 3.5 في المائة للعاملين في القطاع العام كجزء من خطة الإصلاح الأصلية للحكومة، ويواصل مقاومة تخفيضات الدعم وإصلاح الشركات المملوكة للدولة.

في الآونة الأخيرة، كان ميلوني يضغط على صندوق النقد الدولي لتخفيف شروط القروض، لا سيما بشأن القضية الرئيسية لإصلاح الدعم. ويبدو أن الولايات المتحدة قد تنازلت عن هذه النقطة. في 12 يونيو - بعد يوم واحد من زيارة فون دير لاين وميلوني لتونس العاصمة، وبعد اجتماع مباشر مع نظيره الإيطالي - شجع وزير الخارجية أنتوني بلينكين تونس على مراجعة خططها للإصلاح.

ويراهن سعيد أيضاً على الدعم من دول الخليج العربي. في 20 يوليو، وقع وزير المالية التونسي والسعودي اتفاقية تلزم الرياض بتقديم 100 مليون دولار في شكل دعم مباشر للميزانية و 400 مليون دولار في شكل قروض. وفي غضون ذلك، سافر وزير الخارجية التونسي إلى الإمارات والكويت، مما يشير إلى أن تمويل خليجياً إضافياً قد يتبعه. وإذا تمكن سعيد من جمع أموال كافية من هؤلاء الشركاء، فقد يكون قادراً على التمسك اقتصادياً دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي - أو على الأقل الحد مما يحتاجه من صندوق النقد الدولي، وبالتالي ما يجب عليه التنازل عنه. كما أن الزيادة في عائدات السياحة منذ جائحة كوفيد ستمنحه مساحة للتنفس.

العوامل السياسية والاجتماعية

ويضيف الكاتبان أنه ورغم أن شعبية سعيد في الداخل ربما تضاءلت إلى حد ما خلال العامين الماضيين، إلا أن حملاته على المعارضين السياسيين والمهاجرين لا يبدو أنها هزتها بشكل كبير. وعلى العكس من ذلك، لا يزال عديد من التونسيين ينظرون إليه على أنه قادر بشكل فريد على التلاعب بالقيادة الغربية في أموال واعدة دون الحاجة إلى إصلاحات مؤلمة.

علاوة على ذلك، يبدو أن الكثيرين يقدرون أن خطابه حول الهجرة يركز على الحفاظ على «السيادة» - من خلال إخبار المسؤولين الأوروبيين أن تونس «لن تكون حرس حدود لأي دولة أخرى» إلى اتهام المنتقدين بنشر «الأكاذيب» و «الأخبار الكاذبة».

تشير مذكرة التفاهم الجديدة بين تونس وأوروبا إلى احترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمهاجرين. ومع ذلك، لا يوجد ما يشير إلى أن الظروف الفعلية للمهاجرين ستتحسن نتيجة للاتفاق. وعلى الرغم من وعد الاتحاد الأوروبي بدعم ضوابط الحدود التونسية، فإن الحكومة لديها قدرة محدودة على إدارة الهجرة غير الشرعية، وقد ركزت المساعدة الحدودية الأمريكية منذ فترة طويلة على قضايا مكافحة الإرهاب، وليس الهجرة. وبلوح في الأفق مثال اتفاق الاتحاد الأوروبي لعام 2017 مع ليبيا - بعد أن وافقت بروكسل على تعزيز قدرة خفر السواحل في البلاد، كانت إحدى النتائج هي سوء المعاملة الجسيم للمهاجرين في مراكز الاحتجاز الحكومية.

تونس كمشكلة أوروبا

ووفقاً للتحليل، ففي ضوء أن مذكرة التفاهم غير ملزمة ومستويات تمويلها غامضة، لا يزال أمام واشنطن فرصة لمناقشة هذه القضايا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وتطوير حلول أكثر فعالية. وقد يكون إلقاء مشاكل تونس على الأوروبيين أمراً مغريباً - فهي بعد كل شيء أقرب إلى قضايا البحر المتوسط، وقد تسامحت إدارة بايدن حتى الآن مع ميول سعيد الاستبدادية. ومع ذلك، كما هو مكتوب، فإن مذكرة التفاهم لا تخاطر فقط بإدامة الأزمة الاقتصادية في تونس من خلال السماح للحكومة بتجاوز الإصلاحات الأساسية، بل إنها تهدد أيضاً بخلق كارثة إنسانية للمهاجرين الذين يتعثرون في تونس، أو يطردون إلى مخيمات حدودية صحراوية، أو غارقين في المزيد من مخططات الهجرة الأكثر خطورة. إن تزايد خطر عدم الاستقرار في البحر المتوسط ليس في مصلحة أمريكا، وفقاً للكاتبين.

وفي حين تسعى واشنطن إلى تحويل التمويل بعيداً عن الدعم المباشر للحكومة التونسية، يجب على صانعي السياسات توجيه المساعدة إلى المجموعات الدولية التي تساعد المهاجرين وإلى مجموعات المجتمع المدني التي تركز على مواجهة المواقف المناهضة للمهاجرين. كما ينبغي لها أن تواصل دعم الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي التدريجي في تونس - وهي الوسيلة الوحيدة لوقف الهجرة إلى حد كبير على المدى الطويل. وللحفاظ على الآفاق المستقبلية للبلاد، ستحتاج واشنطن إلى أن توضح لشركاء الاتحاد الأوروبي الرئيسيين أنه لا ينبغي لهم إعطاء سعيد شيئاً على بياض.